



# سماد مصر

إيجيفرت  
ش.م.م.

خاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته

رأس المال المرخص به ثلاثة مائة مليون جنيه - رأس المال المصدر والمدded بالكامل ثمانية وأربعين مليون جنيه

## تقرير لجنة المراجعة عن المركز المالي للربع الرابع من عام ٢٠١٦

قامت لجنة المراجعة والمشكلة بمعرفة مجلس الإدارة طبقاً لأحكام المادة (٣٧) من قواعد قيد الأوراق المالية بالبورصة والمشكلة من :

رئيس	عضو مجلس الإدارة - غير تفيذى	الأستاذة / شيرين ممدوح عبدالباقي
عضو	من ذوى الخبرة	الأستاذ / أحمد أنور خالد
عضو	من ذوى الخبرة	الأستاذ / خالد حسن حسن

بمراجعة المركز المالي للشركة عن الربع الرابع من عام ٢٠١٦ والمتنتهى فى ٢٠١٦/١٢/٣١ وذلك قبل عرضه على مجلس الإدارة تمهدياً لإرساله لمراقب الحسابات .

وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية والتى تتفق مع معايير المحاسبة الدولية الصادرة من الإتحاد الدولى للمحاسبة . وقد تضمنت أعمال المراجعة إجراء فحصاً إختبارياً للمستندات والأدلة المؤيدة للفيم والإيضاحات الواردة بالقوائم المالية فى ٢٠١٦/١٢/٣١ وكذا تضمنت أعمال المراجعة تقييماً للسياسات والقواعد المحاسبية المطبقة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم مما يعد أساساً لإبداء رأينا على هذه القوائم المالية .

وكذا تضمنت أعمال المراجعة فحص ومراجعة إجراءات الرقابة الداخلية للشركة والآليات والأدوات المستخدمة فى المراجعة الداخلية ووجدت منفعة مع أسس ومعايير المراجعة المصرية .

لم تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل مانص به القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية منفعة مع ما هو وارد بتلك الحسابات .

ورأينا : - أن القوائم المالية منفعة مع ما هو وارد بتلك الحسابات وتعبر بعدلة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

لم أنخفض حجم الأعمال بنسبة ٤٧.٥٥٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق ، وأيضاً انخفاض تكلفة المبيعات بنسبة ٥٠.٥٪ مقارنة بتكلفة المبيعات خلال نفس الفترة من العام السابق ( وهى نسبة انخفاض أعلى من الانخفاض فى حجم الأعمال ) مما أدى إلى تحسن ملحوظ فى صافى الربح ، وهذا راجع لتركيز الإدارة التجارية بالشركة على التعامل فى الأصناف الغير تقليدية من الأسمدة ، وأيضاً نجاح إدارة الشركة فى تقليص المصروفات والذى أتى بثماره ، والتمثلة فى تحسن ملحوظ لصافى الربح مقارنة بنفس الفترة من العام الماضى .





# سماٰد مصر

إيجي فرت  
ش.م.م

خاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته

رأس المال المرخص به ثلاثة مائة مليون جنيه - رأس المال المصدر والمسمى بالكامل ثمانية وأربعين مليون جنيه

ورأينا :- أن إدارة الشركة تتطرق إلى العديد من الحلول والسبل لتنشيط حركة البيع وذلك رغم الحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد حالياً والمعكسة على كافة قطاعات الاقتصاد المصري وليس قطاع الأسمدة فحسب ، مما أتى بثماره والمتمثلة في تحقيق صافي ربح مقداره ١٧٤٣٠٠٠٤ جنية تقريباً .

له نقص المخزون بنسبة ٣٧.١٦ % تقريباً مقارنة بمخزون نفس الفترة من العام الماضي وهو يُعد أمر جيد على تحسن إداء الإدارة التجارية بالشركة .

ورأينا :- أن هذا أمر جيد وأن دل على شيء فأنما يدل على تحسن نسبي في أداء الإدارة التجارية بالشركة رغم حالة الكساد الاقتصادي التي تشهدها البلاد منذ فترة ليست بالقصيرة .

له خفض المصروفات العمومية والإدارية بنسبة ١٥.٤٢ % تقريباً مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي .

ورأينا :- أن هذا الترشيد في المصروفات العمومية والإدارية أمراً محموداً ويحسب لإدارة الشركة في ظل ما تمر به البلاد من ظروف اقتصادية ، وأرتفاع لسعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصري مما انعكس وبالتالي على أسعار كافة السلع والمنتجات والخدمات ، ورغم هذه المعوقات نجحت إدارة الشركة في خفض المصروفات العمومية والإدارية بنسبة ثُعد جيدة جداً مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي .

له تحسن صافي الربح ونتيجة طبيعية لخفض تكلفة المبيعات ، ونقص المخزون ، وأيضاً تقليل المصروفات العمومية والإدارية مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي تحسن صافي الربح خلال الفترة بنسبة ١٠٩.١٩ % تقريباً مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضي ، وبالتالي تحققت هذا العام أرباح بدلاً من الخسارة العام الماضي .

ورأينا :- أن إدارة الشركة على الطريق الصحيح لتحقيق أرباح خلال الفترات القادمة إن شاء الله وذلك رغم الحالة الاقتصادية المتأرجحة التي تمر بها البلاد حالياً والمعكسة على كافة قطاعات الاقتصاد المصري وليس قطاع الأسمدة فحسب ، والدليل على ذلك تحسن صافي الربح ( نقص صافي الخسارة بنسبة ١٠٩.١٩ % مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضي ) .

له زيادة المدينون والمصروفات المدفوعة مقدماً بنسبة ١٩.٢٦ % تقريباً مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي .

ورأينا :- أن هذا راجع لقيام الشركة بسداد دفعات مقدمة لبعض الموردين تحت حساب شراء أسمدة ، وأيضاً لقيام الشركة بالبيع الآجل لعدد محدود من العملاء لتنشيط حركة البيع وغزو أسواق جديدة .

له انخفاض الدائنون والمبالغ المستحقة الدفع بنسبة ٧٨.٦٤ % تقريباً مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي .

ورأينا :- أن هذا يُعد علامة جيدة على مقدرة الشركة في سداد مديونيتها رغم ما تمر به البلاد من ظروف اقتصادية غاية في الصعوبة .





# سُوْدَادْ مِصْر

إِيجِيْفِرْت  
ش.م.م

خاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته

رأس المال المرخص به ثلاثة مائة مليون جنيه - رأس المال المصدر والمدded بالكامل ثمانية وأربعون مليون جنيه

لـ وقد قمنا بفحص ومراجعة التقارير الإدارية الدورية ومنها ما يقدم يومياً لرئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب مثل تقرير حركة تداول أسهم الشركة بالبورصة والذي يتضمن سعر الفتح ، أعلى سعر وصل إليه سعر السهم ، كمية التداول ، سعر الأقفال ويقدم هذا التقرير بصفة أسبوعية كما يقدم بصفة شهرية .

وأيضاً تقرير الأداء والذي يقدم بصفة شهرية للسيد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة ويشمل هذا التقرير تقييم لأداء كل إدارة من إدارات الشركة ( مدى الانضباط ، التعاون والتفاعل مع الإدارات الأخرى ، مدى أنجاز كل إدارة للمطلوب منها من أعمال بالدقة والسرعة الازمة .....الخ ) .

ورأينا : - أن هذه التقارير تعد جيدة وایجابية وتساهم بشكل كبير في مساعدة متخذ القرار في اتخاذ مایراه مناسباً من قرارات تساعد على تقدم الشركة .

وفيما عدا تأثير مأورد فى الفقرات السابقة فمن رأينا أن المركز المالي للشركة فى ٢٠١٦/١٢/٣١ معبر وبوضوح عن نشاط الشركة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين والتواجد والنظم المصرية ذات العلاقة .

تحريراً فى ١٥/٤/٢٠١٧

عن لجنة المراجعة  
شيرين عبد الباقى  
شيرين ممدوح عبد الباقى





سمااد مصر  
إيجيفرت  
ش.م.م

خاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته

رأس المال المرخص به ثلاثة مائة مليون جنيه - رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل ثمانية وأربعين مليون جنيه

توصيات مجلس الإدارة فيما ورد بتقرير لجنة المراجعة عن الربع الرابع من عام ٢٠١٦

تم الإطلاع على التقرير المقدم من لجنة المراجعة والمشكلة طبقاً لأحكام المادة (٣٧) من قواعد قيد الأوراق المالية بالبورصة والمقدم لمجلس الإدارة مع المركز المالي للشركة عن الربع الرابع من عام ٢٠١٦ ووصينا بالآتي :-

**أولاً :-** يثني مجلس الإدارة على المجهود المبذول من إدارة الشركة في الارتفاع بصافي الربح ( نقص صافي الخسارة بنسبة ١٠.٩١٪ تقريباً عن نفس الفترة من العام الماضي ) وتحقيق الشركة لأرباح خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠١٦ رغم المعوقات الخارجية عن إرادة إدارة الشركة والمتمثلة في :-

١- تحرير سعر صرف الجنيه أمام العملات الأجنبية والذي لن تظهر أثاره على الاقتصاد المصري في الوقت الراهن ، وغنى عن البيان أن هذا أدى إلى زيادة تكلفة المبيعات خاصة في حالة الاستيراد .

٢- فرض ضريبة جديدة ( القيمة المضافة ) مما أربك السوق لحين فهم الضريبة وكيفية تطبيقها .

**ثانياً :-** يرى مجلس الإدارة أن إدارة الشركة قامت بتنقليص المصروفات العمومية والإدارية بنسبة جيدة جداً رغم ما تمر به البلاد من ظروف اقتصادية غيرية في الصناعة ، وبالتالي يرى مجلس الإدارة أن من قام بهذا العمل الجيد قادر أيضاً وبلا أدنى شك على إيجاد البديل الآمنة للارتفاع بحجم الأعمال .

**ثالثاً :-** يوصي مجلس إدارة الشركة بالتعاون مع المدير التجارى بالعمل على خلق واستحداث أسواق جديدة لليبيع ، كما يوصى مجلس إدارة الشركة بالعمل على رفع كفاءة العاملين بالإدارة التجارية وتحفيز مندوبي البيع بحوافز غير تقليدية للارتفاع بحجم الأعمال .

**رابعاً :-** يثني مجلس الإدارة على التقارير الدورية المقدمة له مع المركز المالي والتي تساعده بشكل كبير ومتميز في اتخاذ القرارات من قبل مستخدم تلك التقارير .

تحريراً في ٢٣/٢/٢٠١٧

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

شريف مدحود محمد كمال عبدالباقي

